الفصل الأول
مصـــر

يبدأ تاريخ مصر حوالى سنة ٣٠٠٠ ق.م، والتى بدأت معها الهجرات السامية من الجزيرة العربية، والتى ظلت تتسرب وتتدفق خلال العصور القديمة، ثم في عصور الأسرات المالكة الأولى إلى أن كان عصر الهكسوس. وخضعت مصر إلى حكم الفرس، واليونان، والرومان، وأخيراً دخلت مصر في العهد الإسلامي. فمصر بالفتح العربى دخلت عصراً جديداً وكان دخولها نطاق العروبة والإسلام مما قواها ودعمها، فأصبحت مصر خلال عصور التاريخ الإسلامى قلعة من قلاع الإسلام قامت فيها دول قوية، وكثيراً ما أغرت حكامها بالاستقلال، فاستقل بها، الطولونيون، ثم الإخشيديون، ثم دخلها الفاطميون واتخذوها عاصمة لخلافتهم، ثم انتقلت مصر من حكم الفاطميين إلى حكم الأيوبيين، وقامت بدور هام في حماية الأمصار الاسلامية من الغزو الصليبى، وقامت بعد الدولة الأيوبية دولة المماليك فكان فيها سلاطين عظام، مثل السلطان « قطز » الذي هزم المغول في عين جالوث، فصد بذلك هذا التيار المدمر، وحمى غربى العالم الإسلامى من ويلاته. وقد بقى سلاطين المماليك، والشعب في مصر يكافحون الخطر الصليبي إلى جانب الخطر المغولى ويردونه عنهم وعن بلاد الشام، وهكذا كانت مصر مركز الثقل في العالم الإسلامى، وظلت مصر تحت الحكم المملوكى إلى أن خضعت للحكم العثمانى في أوائل القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى). ودخلت مصر نطاق الدولة العثمانية فأفاد العثمانيون من علمها وحضارتها، إذ انتقل مع السلطان الفنانين، والمفكرين، والعلماء إلى استنبول بصفتها أصبحت عاصمة الدولة الكبيرة، ومركز الحركة، حيث أفاد من فنهم وعلمهم وخبرتهم حتى كانت الحملة الفرنسية على مصر.

وكـانت فكـرة احتلال مصر لأهمية موقعها الجغرافية والاقتصادية قد راودت الأوسـاط الفرنسية مراراً في القرن الثاني عشر الهجرى (الثامن عشر الميلادى) لأسباب كثيرة، منها الحرب الصليبية التي ما انقطعت في يوم من الأيام، ومنها الإفادة من خيرات مصر، ومنها رغبة فرنسا في تكوين إمبراطورية فرنسية في الشرق لغزو الهند، وجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية، وذلك من أجل القضاء على النفوذ البريطانى في الهند والشرق ضمن الصراع والتنافس الاستعمارى القائم، وهناك أسباب أخرى ثانوية للحملة منها إبعاد نابليون عن فرنسا للتخلص منه، وحماية التجار الأجانب في مصر. ويعد الكثير من المؤرخين الغربيين أن تاريخ مصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية، ولكن المؤرخين المسلمين يعدون هذه الحملة بدءاً لانتشار الفساد، ودخول الوهن إلى منفوس.

الحملـة الفرنسية على مصـر :

انـطلقت الحملة من ميناء طولون الفرنسى في ذى القعدة ١٢١٢ هـ (أيار ١٧٩٧ م)، وكـانت تتكـون من أربعـين ألف جندى بقيادة نابليون بونابرت، فوصلت إلى الإسكندرية (خليج أبى قير) بعد شهرين، واستولت على المدينة، واستمرت الحملة في سيرها، فاستولت على دمنهور، ثم الرحمانية، ورشيد، ثم توجهت الحملة إلى القـاهرة بعد وقوع معركة فاصلة قرب الأهرام، وتقهقرت جيوش المماليك إلى الصعيد، ووزع نابليون منشوراً باللغة العربية بهدف توطيد نفوذه في مصر، وادعى بأنه جاء لينقذ المصريين من الحكام الظالمين، وأضاف أنه يحترم القرآن، وأن الناس جميعا متساوون عنده، كما ادعى أنه مسلم، وأن الفرنسيين أيضاً مسلمون. وواضح تماما أن هذا المنشور كان فيه تودد وتزلف من نابليون إلى شعب مصر. ولكن المؤرخ المصرى المعـاصر للحملة «عبـدالرحمن الجبرتى» كشف كذب نابليون وسوء نيته عندما وصف دخول الفرنسيين إلى الأزهر الذي انطلقت منه الثورة على هؤلاء: «وبعد هجعة من الليل، دخل الافرنج المدينة كالسيل، ومروا في الأزقة والشوارع كأنهم الشياطين أو جند إبليس، وهدموا ما وجدوه من متاريس.. ثم دخل أولئك الوغود إلى الجامع الأزهر. وهم راكبون الخيول، وولجـوه من البـاب الكبـير، وخرجوا من الباب الثانى، حيث موقف الحمير، وداسوا فيه المشاة بالنعالات، وهم يحملون السلاح والبندقيات، وتفرقوا

في صحنه ومقصورته، وربطوا خيولهم بقبلته، وعاشوا بالأروقة والحجرات. وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين الكتبة، ونهبوا ما وجدوه من المتاع والأوانى والقصاع والودائع. ودشتوا الكتب والمصاحف على الأرض، وداسوها بأرجلهم ونعالاتهم، وشربوا الشراب، وكسروا أوانيه، وألقوه بحصنه ونواحيه، وكل من صادفوه به عروة من ثيابه وأخرجوه، ووجدوا في بعض الأروقة إنساناً فذبحوه، ومن الحياة أعدموه، وفعلوا بالجامع الأزهر، ماليس عليهم بمستنكر، لأنهم أعداء الدين، وأخصام متغلبون، وغرماء متشمتون، وضباع متكالبون، وأجناس متباينون، وأشكال متعاندون. وتهبوا بعض الديار بحجة التفتيش على النهب وآلة السلاح والضرب، وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون وللنجاة بأنفسهم يطالبون، وانتهكت حرمة تلك البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع».

ومهما يكن من أمر، وبعد أن استقر نابليون في القاهرة، عمل على تنظيم جهاز يدير بواسطته أمور البلاد، فدعا كبار العلماء، وشيوخ الأزهر، والاعيان، وكلفهم اختيار أعضاء الديوان الذين كان عليهم مشاركته في الحكم، وبعد هذا الاجتماع تم الاتفاق على تأليف الديوان من الشيخ السادات، والشرقاوى، والبكرى، والصاوى، والفيومى، والعريشى، والسيد عمر مكرم نقيب السادات الأشراف وغيرهم، عير أن نابليون اختلف مع هؤلاء الرجال في أمورٍ كثيرة منها الضرائب، والغرامات، وقطع رواتب الأوقاف للفقراء، ومصادرة الدور والمنازل، والمساجد. والمبانى الأثرية وهدمها، وانتهاك حرمة الأزهر، وتمزيق المصاحف إلى غير ذلك مما أثار هياج الشعب المصرى، فكانت ثورة القاهرة الأولى والتى نتج عنها تعطيل الديوان الوطنى، وإعدام المشايخ، ومصادرة أملاكهم. وفقد نابليون كل إمكانية للتعاون مع الشعب المصرى، وانتشرت الاضطرابات في باقى أنحاء القطر المصرى.

وفقدت الحملة الفرنسية كل أمل لها بالسيطرة على مصر بعد أن قضى على الأسطول الفرنسى في خليج أبى قير بالاسكندرية على يد الأسطول الانكليزي. هذا فضلاً عن تعاون الدولة العثمانية، وبريطانيا في القضاء على الحملة الفرنسية بالتعاون مع الشعب في مصر وفي بلاد الشام، حيث فشلت الحملة الفرنسية على

بلاد الشام، ولم تستطع احتلال «عكا» فتركها نابليون وعاد إلى فرنسا. وخلال وجود الحملة الفرنسية في بلاد الشام قامت ثورة القاهرة الثانية التي فشل نابليون في القضاء عليها فغادر البلاد إلى فرنسا سراً، وترك مكانه (كليبر) ليفاوض السلطة (الدولة العثمانية) بشأن الجلاء عن مصر، وتم توقيع اتفاقية العريش ١٢١٥ هـ (١٨٠٠م) بين فرنسا والعثمانيين إلا أن هذه المعاهدة لم تنفذ بسبب تدخل انكلترا وإصرهـا على جلائهم دون أسلحة، فرفض (كليبر) الذي قتل على يد سليمان الحلبي، وقامت انكلترا بالتدخل عسكرياً، فأجبرتهم على الجلاء في شهر ربيع الآخر ١٢١٦ هـ (أيلول ١٨٠١م). ولم يكن تدخل انكلترا في مصر لحماية الدولة العثمانية أو الشعب المصرى بقدر ما هو تحقيق لأطماعها في احتلال مصر والسيطرة عليها إما عن طريق المماليك الذين أصبحوا يؤيدونها، أو عن طريق احتلالها المباشر كما حدث في حملة «فريزر» ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧م) التي فشلت بسبب مقاومة الشعب المصرى لها. والذي لاتختلف عنه فرنسا عن انكلترا.

وبعد خروج الفرنسيين من مصر، بقيت القوات الانكليزية فيها مع بعض القوات العثمانية فحصل تسابق وتنافس بين المماليك والعثمانيين للاستئثار بالسلطة مما مهد السبيل أمام محمد على للاستيلاء على مصر، فالمماليك يعدون أنفسهم أصحاب الحق الشرعى وتساندهم بريطانيا للإفادة منهم، والعثمانيون كانوا يرون أنهم أنقذوا مصر من الفرنسيين بالقوة، وكانوا يرغبون في خروج الانكليز لتعود البـلاد إلى حظيرة الـدولـة العثـمانية. فاضطر الانكليز للخروج من مصر عام ١٢١٨ هـ (١٨٠٣م) بعد توقيع صلح «إميان» مع فرنسا، ولكنها عادت لاحتلال مصر كما أشرنا (١٢٢٢ هـ) غير أنها فشلت.

وكـانت بعض آثار الحملة الفرنسية على مصر إيجابية مثل: معرفة النظام، والاتصال بالعلم، ووجود مطبعة، ورسم مصور لمصر، ومعرفة الأسلحة الحديثة، كما كانت هناك آثار سلبية منها: انتشار الخمر، والمجاهرة بالمعصية، والاعتداء على الحرمات، وكل ذلك غيّر من طبيعة الشعب وأفسد أخلاقه.

وهكذا عاد العثمانيون إلى مصر، وبدأوا بإبعاد أمراء المماليك عن الحكم، كما عينوا الولاة الواحد بعد الآخر، وكان آخرهم خورشيد باشا، ولكن أمراء الشعب انتخبوا محمد على ليكون والياً عليهم، وأجبروا السلطان العثمانى على أن يصدر

مرسوماً بتعيينه (محمد على) ليكون حاكماً على مصر وكان ذلك عام ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥م)، فوافق السلطان على ذلك، وطلب زعماء الشعب من محمد على أن يحكم بموجب الشريعة، وأن يزيل المظالم والأعمال غير المشروعة، وأن لاينفرد بأعماله دون استشارة الشعب وزعمائه فوافق محمد على.

محمد على وبناء الدولة الحديثة في مصر :

تولى محمد على ولاية مصر عام ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥م)، واتسم عهده بانتهاج سياسة داخلية مختلفة عما سبقها، وأخرى خارجية. أما الداخلية فقد وطد سلطانه بادىء الأمر فقضى على المعارضين لحكمه من المماليك (مذبحة القلعة) والجنود الألبان والأتراك وغيرهم (وأرسلهم في حملات عسكرية) وكذلك تخلص من زعماء الشعب فنفاهم إلى الصعيد وإلى دمياط وصادر ممتلكاتهم. ثم أخذ يعمل على إرساء نهضة ثقافية وعمرانية واسعة. غير أنها كانت نهضة افرنجية فقسم مصر إلى عدد من المديريات (سبع مديريات) وكل مديرية إلى عدد من المراكز، وكل مركز إلى عددٍ من الأقسام، وإنشاء الديوان العالى، ومجالس أخرى لكل إدارة من الإدارات: مجلس الحربية ومجلس الزراعة، والتعليم وغير ذلك، ويكون رؤساء المجالس مجلس الشورى ومهمته استشارية فقط. وقد احتفظ محمد على لنفسه بالرئاسة العليا، وأشرف على كل كبيرةٍ وصغيرةٍ مما حدا ببعض المؤرخين إلى أن يطلقوا على تاريخ مصر إذ ذاك عصر (محمد على).

كما اهتم بالتعليم، فأنشأ المدارس الابتدائية والتجهيزات (الثانوية) الحديثة، ثم المدارس العالية كالطب، والهندسة، والمدارس الحربية، بالإضافة إلى البعثات الخارجية. وكانت الحكومة تقدم الطعام، والمأوى، والرواتب للتلاميذ فأقبل الناس على التعليم الحديث بعد أن لاقى معارضة في بادىء الأمر، وأصدر جريدة رسمية للدولة هى جريدة (الوقائع المصرية) باللغتين العربية والفرنسية وماتزال حتى اليوم بالهدف نفسه. وعنى محمد على كذلك بالزراعة فقام بمسح الأراضى الزراعية جميعها، وعد نفسه مالكاً للأرض، ووزع الأراضى الزراعية للفلاحين يزرعونها لحسابه، وأمدهم بالآلات والمواشى، وحدد هو نوع الزراعات التي يزرعونها واحتكر بيع المحاصيل، وأدخل زراعة القطن، وبدأ بإنشاء القناطر الخيرية، كما

أسس عددًا من المصانع لسد حاجة الجيش من سلاح وملابس، هذا فضلاً عن صناعة النسيج، إضافة إلى نشاط التجارة الخارجية في عهده. واهتم كذلك بتأسيس جيش جديد على نمط حديث. ففرض التجنيد الإجبارى على الفلاحين المصريين، وأنشأ أسطولاً بحرياً قوياً. وهكذا دبت في مصر في عهده روح عامة أيقظت الأفكار، ودفعت العمل المستمر في جميع ميادين النشاط البشرى. وفي الوقت نفسه أبقت الفلاح عبداً للطغاة، وأوجدت فيه روح الذلة والانقياد الأعمى.

وفي مجال السياسة الخارجية، فقد كانت تراود محمد على أفكار وأمانى وأحلام بتكوين امبراطورية واسعة مستغلاً بذلك ضعف الدولة العثمانية، فكان له ذلك عندما كلفه السلطان العثمانى بالقضاء على الحركة الوهابية، فأرسل حملة عسكرية إلى الجزيرة العربية ١٢٢٦-١٢٣٤هـ (١٨١١-١٨١٨م) وقضت على الدولة السعودية الأولى، وأتبعها بحملة أخرى إلى السودان فأخضعته ١٢٣٥-١٢٣٧هـ (١٨١٩-١٨٢١م)، وأردفها بحملة ثالثة إلى اليونان ١٢٣٨-١٢٤٣ هـ (١٨٢٢-١٨٢٧م)، وأخيراً أرسل حملة رابعة احتلت بلاد الشام وجزءاً من تركيا ١٢٤٧-١٢٥٦ هـ (١٨٣١-١٨٤٠م). وأحرز انتصارات كاسحة وتكونت دولة واسعة تحت حكمه، وأثار ذلك مخاوف الدول الأوربية وعلى وجه الخصوص بريطانيا. فدعت هذه الدول إلى عقد مؤتمر في لندن. وتم توقيع معاهدة لندن ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، وفيها فرض على محمد على الانسحاب من جميع الأراضى التى احتلها، وإعادتها إلى الدولة العثمانية التى عجزت عن مقاومته. وإبقاء مصر ولاية وراثية له ولأولاده من بعده. وأرغم محمد على بالقوة بعد أن رفض شروط معاهدة لندن على الانسحاب وعاد إلى مصر. شريطة أن يتم تعيينه سنوياً من قبل السلطان العثمانى، وأن يسرح الجيش المصرى ويخفض عدده إلى ١٨ ألف جندى، وأن يلغى الصناعات الموجودة في البلاد، وأن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية عثمانية تتمتع باستقلالها الداخلى، وأن يدفع محمد على للدولة العثمانية عائدات سنوية قدرها «٤٠٠٠» ألف جنيه، وأن يضم السودان إلى مصر مقابل دفع ميزانية سنوية للدولة العثمانية.

وهكذا تحطمت أمانى وأحلام محمد على بتكوين دولة واسعة لأسباب منها:

وقوف الدول الكبرى الأوروبية ضد هذه الدولة لتهديدها مصالح تلك الدول، إضافة إلى سوء معاملة أهالى الشام من إبراهيم باشا.

وعلى العموم، فإن مصر في عهد محمد على أصبحت في القرن الثالث عشر الهجرى (التاسع عشر الميلادى) دولة كبيرة قوية شغلت السياسية العالمية بسياستها وغزواتها وأحداثها وأبدى الشعب قدرة عجيبة في الاستجابة للوعى والنمو والتطور والنهوض، فكان أن تآمرت الدول الغربية ـ كما أشرنا ـ على مصر وعمدت إلى حصرها ضمن حدودها بعد انتصاراتها الواسعة الكاسحة.

توفي محمد على عام ١٢٦٦هـ ـ ١٨٤٩م، وكانت مصر قد دخلت مرحلة تاريخية جديدة في حياتها السياسية والثقافية. وقد حاول خلفاؤه الاستمرار في النهضة، فلم يتمكنوا إذا لم يكونوا على المستوى الذي كان عليه من حيث الكفاءة والقوة والذكاء ـ عدا ابنه إبراهيم الذي لم يحكم سوى سبعة شهور ـ بل كان حفيده عباس الأول ١٢٦٦ ـ ١٢٧١هـ (١٨٤٩-١٨٥٤م) قاسياً شاذ الطباع سيء الظن بمن حوله حتى أسخط الجميع ومات مقتولاً، وكان عهده عهداً رجعياً قليل الإصلاحات حتى أنه ألغى بعض المدارس العالية، وكان ميّالاً للانكليز، ولم يكن خلفه (عمه محمد سعيد) يمتاز عنه كثيراً وإن كان محبا للاصلاح مستنيراً فقد كان ضعيف الإرادة سهل الانقياد، محبا للأجانب مشجعاً لهم على العمل في مصر (وخاصة الفرنسيين) متساهلا معهم إلى أبعد الحدود حتى أصبح عددهم في مصر أضعاف ماكان في عهد والده محمد على، إذ من المعلوم أن الطاغية يستطيع أن يرفع اسم بلده عالياً لكنه في الوقت نفسه يميت في شعبه العزة، ويعوده على المذلة فإذا انتهى الطاغية انهارت بلدة دفعة واحدة، كما أن جيشه إذا هزم في معركة لم يستطع بعدها مواصلة القتال.

ومنذ عهد محمد على كانت كل من فرنسا وانكلترا تتسابقان على الفوز بالسيطرة على طرق المواصلات المصرية لتربط مصير التجارة المصرية بالتجارة في بلادها، ولتسيطر على طريق التجارة بين الشرق والغرب، وكانت فرنسا ترغب في شق قناة السويس وعارضت انكلترا ذلك فأرادت مد خط حديدى بين الاسكندرية والسويس، وقد عرض المشروعان على محمد على غير أنه رفضهما. وبقيتا مصر في عهد عباس وسعيد مسرحاً للتنافس الانكليزي ـ الفرنسى ، وكان الأول ميالاً

للانكليز والثـانى ميالاً للفرنسيين. وقد استطاعت بريطانيا بفضل نفوذها على عبـاس أن تحصـل منـه على امتياز سكـة حديد الاسكندرية ـ السويس، كما استـطاعت فرنسا في عهد سعيد باشا بالحصول على امتياز حفر قناة السويس ١٢٧١هـ (١٨٥٤م) والـتي بدىء بتـنفيذ المشروع فيهـا منـذ عام ١٢٧٦هـ (١٨٥٩م)، وقد تحمل مصر أكبر قسط من نفقاته، كما اشترت القسم الأعظم من الأسهم (١٧٧,٦٤٢) سهماً من مجموع (٤٠٠) ألف سهم. وقد جر هذا المشروع على مصر الاحتلال الانكليزي. وكانت مدة امتياز القناة ٩٩ سنة.

على أن الخـديوى اسماعيل ١٢٨٠ـ١٢٩٧هـ (١٨٦٣ـ١٨٧٩) الذي خلف سعيداً حاول تعـديل شروط امتياز القنـاة فأخفق في الوصول إلى نتيجة تخدم المصلحة الوطنية. لكنه حصل من السلطان العثمانى على شروط وراثة العرش، وحق مصر في زيادة قواتها البرية والبحرية دون تحديد. فاندفع إسماعيل في تقوية الجيش وتسليحـه وزيادة عدده، والتـوسـع في التعليم، وقيام نهضـة عمرانية، وتـطلبت كل هذه المشروعات والمنشآت أموالاً ضخمة اقترضها من الأجانب، وكانت وسيلةً من وسائل التدخل الاستعمارى في شؤونها الداخلية ويعد الخديوى إسماعيل هو المسؤول عن الديون المصرية، لأنها أنفقت إلى جانب المشروعات الحيوية على أعمال لا مسوغ لها، إقامة حفلات، إنشاء قصور، ودور الصور، والقيام بالسياحة إلى أوربا، وإقام الحفلات [حفلة افتتاح قناة السويس ١٢٨٦هـ (١٨٦٩م)] ورشـوات وهدايا للسلطان العثمانى، إلى غير ذلك ولم يصرف من مجمـوع الـديون (٩٨ مليون) سوى ٣٩ مليوناً للأعمال العامة جسور، سكك حديدية، مصانع، حفارات وغير ذلك في حين لم تتعد ميزانية مصر (٥, ١٠) مليون جنيه.

عمد الخديوى إسماعيل إلى إرهاق الشعب المصرى بالضرائب لسداد الديون، ورهن معـظم موارد البـلاد لدى الأجانب مما أتاح لهم السيطرة على الاقتصاد المصرى. وعندما بلغت الضائقة المصرية المالية حدها ١٢٩٢هـ (١٨٧٥ م) قام إسماعيل بطرح حصة مصر من أسهم القناة للبيع بثمن بخس (أقل من ٤ مليون جنيه)، وترتب على ذلك أن أصبحت انكلترا التى اشترت الأسهم هى صاحبة الكلمة العليا في شؤون القناة. ومع ذلك فلم تحل المشكلة المالية، وتزعزعت ثقة

البيوت المـالية الأوربية بالحكـومة المصرية، فاضطر الخديوى إسماعيل أن يقبل بإنشاء صندوق الدين الذي تقوم على إدارته لجنة ثنائية فرنسية ـ انكليزية مهمتها مراقبة مالية البلاد واستيفاء الديون، وكان قبوله بذلك اعترافاً منه بشرعية التدخل الأجنبى ، وقد ثبت بالفعل أن اللجان الثنائية أصبحت تتدخل في تعيين الوزراء أو عزلهم مع تعيين الموظفين الأجانب برواتب ضخمة. وفرضت الدولتان انكلترا وفرنسا أن يكون لهما إسهام في الوزارة المصرية، فشكل (نوبار) باشا وزارة مختلطة ١٢٩٥هـ (١٨٧٨م) كان من بين أعضائها وزير انكليزي للمالية وآخر فرنسى للأشغال.

ولكن هذه الوزارة لم تخلص في إصلاح حالة البلاد المالية، فأحالت ٢٥٠ ضابـطاً على التقاعد فقام هؤلاء بمظاهرة أمام الوزارة المالية مطالبين برواتبهم المتـأخـرة وإعـادتهم إلى الجيش، وضربـوا نوبار باشا، وناظر المالية الانكليزي وأهانوهما، مما دفع إسماعيل إلى إقالة الوزارة وإلى تكليف نجلة الأمير توفيق تأليف وزارة جديدة ـ بقى فيها الوزيران الأجنبيان ـ وبقيت لهما سلطتهما السابقة في رفض كل قرار تصدره الوزارة ولا يوافقان عليه، وانتهى بالوزير الانكليزى أن أصدر قراراً مالياً بإفلاس الحكومة المصرية وعدم قدرتها على تسديد ديونها.

تولى إسماعيل الذعر من النفوذ الأجنبى، واستعان ضده بالحركة الوطنية النامية التي ارتفع شأنها وازداد خطرها بسبب التدخل الأجنبى، وتجاوبت معه نفوس أبناء الشعب الواعية ممثلة في مجلس شورى النواب الذي أحدثه إسماعيل سنة ١٢٨٣هـ (١٨٦٦م) وتحركت العواطف الوطنية، واتفقت الآراء على ضرورة إسقاط الوزارة المختلطة وتأليف وزارة مصرية بحتة، فعقد زعماء الحركة الوطنية اجتماعاً أسفر عن تقديم مجلس الشورى عريضة إلى الخديوى شرحوا فيها الوضع، وكذبوا إدعاء الوزير الانكليزى بعدم قدرة مصر على الوفاء بديونها، فما كان من إسماعيل إلا أن استجاب لطلبهم، وألفت وزارة جديدة برئاسة شريف باشا جميع أعضائها من المصريين فبدأت بإصلاحات منها: وضع دستور للبلاد أصبح الوزراء بمقتضاه مسؤولين أمام مجلس النواب، ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذي اقترحة مجلس شورى النواب. وكان من نتيجة ذلك أن انكلترا وفرنسا قد حملتا السلطان العثماني على إصـدار مرسوم بعزل إسماعيل وتعيين ابنه توفيق مكانه في عام ١٢٩٧هـ .

تولى الخديوى توفيق الحكم ١٢٩٧-١٣١٠هـ ، ولكنه كان ضعيف الشخصية متخاذلاً عديم الهمة، مستسلماً للنفوذ الأجنبى، وقد عاد التسلط الاستعمارى في زمنه إلى سابق عهده من التحرك وتهديد سلامة البلاد. فلما تسلم العرش، واستقالت وزارة شريف باشا طلب من شريف نفسه إعادة تأليفها بشرط أن تحكم وزارته بمقتضى دستور جديد، ولكن الخديوى رفض - بتحريض من قناصل الدول الأجنبية - مشروع الدستور الذي تقدم به شريف، وكان يقضى بأن يكون للمجلس رأى فى إدارة البلاد. فاستقال شريف باشا وألف رياض باشا وزارة جديدة حكمت البلاد حكماً مطلقاً، وأهملت مجلس شورى النواب وحجرت كل الأفكار، وكمت الأفواه، ولاحقت الحركة الوطنية بالتنكيل.

وساءت علاقة توفيق بالشعب، إذ أقصى ممثليه وكل موظف مدنى حرم من عمله في إدارة الحكم، واتبع طريقة الحكم المطلق، وسمح بعودة المراقبة الثنائية الأجنبية فاشترطت فرنسا وانكلترا عدم فصل المراقبين دون موافقة حكومتيهما، وبهذا تطورت المراقبة من شكلها المالى إلى شكل سياسى ينافى سيادة الحكومة المصرية. وقد وافق توفيق على تكوين لجنة لتصفية الديون ليس فيها سوى مندوب مصرى واحد، فقررت اللجنة وجوب إصدار «قانون التصفية» الذي يقضى بتقسيم ايرادات الدولة إلى قسمين: قسم تتصرف به الحكومة المصرية لشؤونها الخاصة، وقسم يخصص لتسديد أقساط الدين وفوائده.

وهكذا أخذ تدخل الأجانب في شؤون مصر الداخلية يزداد على مر الأيام حتى غزت المؤسسات الأوربية المالية والاقتصادية أرض مصر. فأنشأت فيها شركات لتكرير السكر وللمقاولات والمصرف العقارى برؤوس أموال أجنبية مما جعل المصريين عاجزين عن منافسة الأوربيين في الميادين الاقتصادية لأن هؤلاء يتمتعون بامتيازات خاصة. وأصبحت مصر مرتعاً للأجانب يسرحون فيها ويمرحون. وأصبحت وظائف الدولة وقفاً عليهم، ترى فيها كثيراً من الأوربيين وقليلاً من المصريين.

وأدرك النابهون من الشعب المصرى ما يراد بوطنهم من شر، فاضطرمت في نفوسهم عوامل الحقد على الوضع القائم، وازداد شعورهم بحقوقهم واستعدادهم للمطالبة بها، ولاسيما أن الرأى العام المصرى كان قد تكون في أواخر عهد

إسماعيل، وقد ساعد على تكوينه رؤية الحقد الصليبى عند الأوربيين وانتشار التعليم، والصحف اليومية بين الأهالى فأدركوا ما للشعب من حقوق. هذا إلى وجود زعماء مفكرين (الشيخ جمال الدين الأفغانى، والشيخ محمد عبده) اتصلوا بالشعب عن طريق التدريس والصحف، وبدآ ينشران تعاليمها عن الحركة الدستورية ومكافحة الاستعمار فقبلها الكثير من أبناء الشب. كل هذه العوامل التى ذكرناها كانت مقدمات للثورة العرابية. غير أن السبب المباشر للثورة يعود إلى اضطهاد الضباط المصريين في الجيش والتمييز بينهم وبين غيرهم من الضباط الأجانب، وقصر الترقيات على الضباط الأجانب والدخلاء دون المصريين وإنقاص عدد الجيش وعدم انتظام دفع رواتب أفراده. وأثار ذلك حنق رجال الجيش واستياءهم من إهمال الحكومة واضطهادها للأحرار، فتجاوبت نفوسهم ومشاعرهم مع مشاعر الشعب وكانت بداية الثورة العرابية.

الثـورة العرابيـــة :

تزعم الحركة الوطنية الضابط أحمد عرابى الذي اتفقت آراء زملائه على إنابته مع اثنين من رفاقه (عبدالعال حلمى، وعلى فهمى) في تقديم عريضة إلى الحكومة تتضمن عزل وزير الحربية وإنصاف الضباط الوطنين. ولما عمد رئيس الوزارة إلى اعتقالهم وشرع في محاكمتهم أمام مجلس حربى، اقتحم رجال الجيش مكان المحاكمة وأخرجوهم وساروا معاً في مظاهرة إلى قصر عابدين، وطلبوا من الخديوى عزل وزير الحربية (عثمان رفقي باشا) فلم يسعه إلا قبول طلبهم وعين مكانه محمود سامى باشا البارودى، لكن رياض باشا رئيس الوزراء الذي انزعج من حركة الضباط أخذ يكيد لهم وينتهز الفرصة لعقابهم مما أدى إلى استقالة البارودى. حينئذ قرر الضباط إسقاط الوزارة، فأخذ أحمد عرابى في الاتصال بنواب البلاد السابقين وزعماء الحركة الوطنية، وحصل منهم على توكيل بالمطالبة بالدستور.

وفي ١٢٩٨هـ (٩ أيلول ١٨٨١م) نظم الضباط والجيش مظاهرة رافقتها جماهير الشعب على الجانبين، وسارت إلى قصر عابدين حيث تقدم أحمد عرابى من الخديوى مطالباً إياه **بإقالة الوزارة، وإعادة الحياة الدستورية، والدعوة الى**

انتخاب مجلس نيابى جديد، وزيادة عدد أفراد الجيش، كما نصت عليه المراسيم السلطانية (١٨ ألف جندي). فردَّ الخديوى ردًّا جافاً قاسياً مهيناً حينما قال: «ما أنتم إلا عبيد إحساناتنا ولا حق لكم بهذه المطالب» فأجابه عرابى على الفور: «متى استعبدتهم الناس وقد ولدتهم أماتهم أحراراً. . نحن لسنا عبيداً ولن نورث بعـد اليوم». وأعلن عرابى أنه لن يغادر المكان حتى تجاب مطالب الشعب، فاضطر الخديوى إلى الإذعان وكلف شريف باشا تأليف الوزراة الجديدة.

وقدم شريف باشا دستوراً جعل الوزارة مسؤولة أمام المجلس ونص على حق النـواب في سنّ القـوانـين وفـرض الضرائب. فوافق عليه الخـديوى وأجـريت الانتخابات لمجلس النواب الذي انعقد في ١٢٩٨هـ (تشرين الثاني ١٨٨١م). وعنـدمـا عرض الـدستور على المجلس اختلف النواب مع رئيس الوزراء على نصوصه، إذ لم يكن يعطى المجلس حق مناقشة الميزانية خوفاً من الاصطدام مع لجنة المراقبة، فأعلن النواب تمسكهم بهذا الحق، وأعلنوا في الوقت نفسه احترامهم لالتزامات الحكومة فيما يتعلق بالديون.

ولمـا اطلعت فرنسـا وانكلترا على هذه التـطورات أصـابهما الذعر خوفاً على مصالحها الاستعمارية، فأرسلنا مذكرة مشتركة إلى الخديوى تعرضان عليه المساعدة ضد المجلس إذا اقتضى الأمر. وقبل توفيق المذكرة أملاً في الانتصار على الحركة الوطنية معتمداً على الدول الأجنبية، الأمر الذي أثار مشاعر النواب وسخطهم فأعلنوا تمسكهم بحقهم وإصرارهم عليه. ولما أصر رئيس الوزراء على معارضتهم حملوه على الاستقالة وشكل وزارة ثورية برئاسة محمود سامى البارودى تولى أحمد عرابى فيها وزارة الدفاع.

قدمت الوزارة الجديدة مشروعاً إصلاحياً شاملاً واقترحت تعديل الفقرة الخاصة بالميزانية من الدستور بشكل يجعل للمجلس حق النظر في الميزانية باستثناء قسمها المخصص لتسديد الديون الأجنبية للحيلولة دون التدخل الأجنبى في الشؤون الداخلية المصرية. فأقر المجلس هذا التعديل، وأصدر الخديوى مرسوماً باعتماد الدستور ١٢٩٩هـ (١٨٨٢م).

لكن انكلترا وفرنسا عارضتا ذلك، وعملت انكلترا على إثارة الفتن والقلاقل

في مصر لكى لاتفلت مصر من يدها، فحرضت الخديوى على رفض مطالب الوزارة (الدفاع) وخاصة عندما سرح عرابى عدداً من ضباط الجيش غير الوطنيين وأحال بعضهم إلى المحاكمة. وهكذا تجدد الخلاف بين الوزارة والخديوى، مما حدا بانكلترا وفرنسا إلى إرسال أسطوليهما إلى مياه الاسكندرية دعما للخديوى الذي تلقى منهما مذكرة تشجعانه فيها على ضرب الحركة الوطنية، وإبعاد عرابى، ونفى الضباط الأحرار إلى الأرياف. وقد استجاب الخديوى للمذكرة، فاستقالت الوزارة احتجاجاً على موقفه. وانتقل الخديوى توفيق إلى الاسكندرية ليكون تحت حماية الأسطول الانكليزي الذي أعدته بريطانيا لاحتلال مصر، ورفضت فرنسا مشاركتها في ذلك بعد أن تبين لها أطماع انكلترا في احتلال مصر دون مشاركتها.

لكن عرابى أعلن الثورة على الخديوى الذي لقى دعماً من السلطان العثمانى، فقصفت المدفعية البريطانية مدينة الاسكندرية وقاوم الشعب في مصر مقاومةً باسلةً، غير أن الانكليز تمكنوا من التغلب على المصريين واحتلوا المدينة. وانسحب أحمد عرابى وجيشه إلى (كفر الدوار) جنوب الاسكندرية حيث أقام تحصينات منيعة استطاعت الصمود وردت الانكليز على أعقابهم. فاتجه الأسطول الانكليزى إلى قناة السويس. وقد أخطأ عرابى في عدم ردمها وصدق وعود بعض الانكليز من أنهم لن يستخدموا القناة في القتال مراعاة لحيادها. ومع ذلك فقد اجتاز الأسطول الانكليزى القناة، وأنزل قواته في الاسماعيلية، ومنها تقدم إلى التل الكبير حيث استطاع عرابى أن يصل إليه مع الجيش المصرى، وأقام فيها على عجل بعض التحصينات. وهناك دارت معركة غير متكافئة في الاستعدادات الحربية تغلب فيها المستعمرون على المقاومة المصرية ودخلوا مصر، رمضان ١٢٩٩هـ (أيلول ١٨٨٢م) وكانت بداية الاحتلال البريطانى والذي استمر قرابة خمسة وسبعين عاماً.

الاحتلال الإنكيزي لمصـــر :

بعد أن تغلب الانكليز على الجيش المصرى ودخلوا مصر، عقدوا محكمة عسكرية حكمت على عرابى ورفاقه بالإعدام، ثم خُفّف الإعدام إلى النفى المؤبد، وقد قضوا على الحركة الوطنية وسيطروا على كل شيء في مصر (عسكريًا،

وسياسيًّا، وإداريًّا، واقتصاديًّا، وماليًّا، واجتماعيًّا). **فمن الناحية العسكرية**، حلّوا الجيش الوطنى وشكلوا جيشاً صغيراً قوامه ٩ آلاف جندى تحت قيادة انكليزية وانحصرت مهـامة في حفظ الامن، والقضاء على الحركة الوطنية، وكبح جماح الثـورات والانتفـاضـات الـوطنية. ومن النـاحية السياسية، قضـوا على الحياة الـدستـورية فحلّوا مجلس النـواب واستعـانـوا عنـه ببعض الهيئـات كمجالس المديريات، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية على أن تكون قراراتها استشارية فقط وغير ملزمة. وأما الوزراء فقد أصبحوا طوع إرادة الخديوى الذي اتبع أسلوب الحكم المطلق وعليهم من ينفذوا الأوامر التي تصدر إليهم منه بناء على وحي تعليمات من المعتمـد الـبريطانى في مصر (الملك غير المتوج) اللورد «كرومر». **ومن الناحية الإدارية**، أبقى الأنكليز التقسيمات الادارية السابقة، غير أنهم نزعوا من حكام المديريات حقهم في الإشراف على قوات الشرطة وألحقوها بوزارة الداخلية ليشرف عليها مفتش الوزارة العام (انكليري). إذ جعلت بريطانيا إلى جانب كل وزير مستشاراً إنكليزياً يملي عليه أوامر المعتمد البريطانى، ومفشتاً عامـاً انكليزياً يشرف على أمـور الـوزارة، كما أصبحت معظم الوظائف اهامة والعـالية بيد المـوظفـين الإنكليز. **ومن النـاحية المالية والاقتصادية**، فقد ألغى الانكليز نظام المـراقبـة الثنـائية، وأصبحت الأمور المالية تحت إشراف المراقب الانكليزي الذي أصبح مستشاراً مالياً للحكومة المصرية، الأمر الذي دعا إلى احتجاج فرنسا على هذا التدبير. ومع ذلك أصبحت المراقبة المالية لمصر تحت النفـوذ الـبريطانى المبـاشر. وقد عمل الانكليز على ربط اقتصاد مصر بعجلة الاقتصـاد الـبريطانى عن طريق ترقية إنتاج المحاصيل الزراعية وخاصة القطن لتزويد المصانع الانكليزية به، وإهمال الصناعات الوطنية كى تصبح مصر سوقاً لتصريف المنتجـات الانكليزية، ولم يهتموا بالتجارة إلا بمقدار مايكفى سهولة تصـدير المـواد الأولية إلى انكلترا الأجنبية بإقـامة الشركات والمصانع والمصارف الأجنبية في البلاد، واستغلال ثرواتمصر لصالحها.

وكـانت سياسـة بريطانيا من **الناحية الاجتماعية**، تقضى بتشجيع الانحلال الخلقى في مصر، وإهمال التدابير التى تحول دون انتشار الربا والبذخ، وشرب الخمر، فكثرت المفاسد الاجتماعية. وإضافة إلى ما تقدم فقد رسمت بريطانيا

سياسة للتعليم ترمى إلى الحد من توسعته، وإلى تحويله إلى جهة تخدم مصلحتهم الاستعمارية بحسب مناهج مرسومة لتقوية اللغة الانكليزية، وإهمال التاريخ الإسلامي وتعديله وفق مصلحتهم، وإهمال اللغة العربية والدين الإسلامى، كما أكثروا من المدرسين الانكليز.

وإضافة إلى كل ما تقدم حول السياسة الانكليزية التي اتبعت في مصر، فقد عمدت بريطانيا إلى قتل الروح الوطنية لدى الشعب المصرى، إذ حجرت على حرية الفكر، ولاحقت الوطنيين الشرفاء بالاعتقال، والسجن، والنفى، والتنكيل، وحرمتهم من وظائف الدولة، وفرضت رقابة شديدة على النوادى، والصحف، والاجتماعات بحيث لم تجرؤ على انتقاد تصرفات سلطات الاحتلال. ومع كل ذلك فقد فشلت جميع محاولاتها في قتل الروح الوطنية لدى الشعب في مصر. وإذا كانت الروح الوطنية قد استكانت خلال حكم الخديوى توفيق ١٢٩٧-١٣١٠هـ (١٨٧٩-١٨٩٢م) إلا أنها عادت إلى ظهور بمجيء الخديوى عباسى حلمى الثانى.

استأنف الشعب المصرى نضاله الوطنى عندما تولى الحكم الخديوى عباس حلمى الثانى ١٣١٠هـ (١٨٩٢م) خلفاً لوالده توفيق، وكان الخديوى عباس متعاطفاً مع الوطنيين. فقد اختلف الخديوى عباس حلمى مع الانكليز مرتين: المرة الأولى عام ١١٣١هـ (١٨٩٣م) وكانت الأزمة الأولى عندما أقال مصطفى فهمى رئيس الحكومة المصرية الذي عرف بمسايرته للانكليز، وعيّن محله حسين فخرى باشا المعروف بروحه الوطنية. ويقال إن سبب ذلك عندما وقع بين يدى الخديوى منشور موجه من موظف بريطانى في وزارة الداخلية إلى الموظفين في الأقاليم، يطلب مهم أن يوجهوا رسائلهم إلى مدير البوليس البريطانى لا إلى وزير الداخلية المصرى، فانزعج الخديوى عباس من ازدياد النفوذ البريطانى وحمل المسؤولية لمصطفى فهمى، فأقاله وعين محله حسين فخرى. وعندما علم كرومر بذلك أبرق إلى لندن، ثم أمر عباس باستبعاد حسين فخرى، واستعادة مصطفى فهمى. وتمسك كل من الطرفين برأيه، وأخيراً انتهت الأزمة بحل وسط وهو استبعاد حسين فخرى واستبدال رياض بمصطفى فهمى، ويوعد من الخديوى بأن يأخذ ويعمل بنصائح بريطانيا في جميع الأمور المهمة مستقبلاً.

أما الأزمة الأخرى، فقد حدثت في ١٣١٢هـ منتصف كانون الثانى (١٨٩٤م) في الصعيد، عندما كان الخديوى يستعرض الجيش المصرى بوجود السردار (القائد العام) هربرت كتشنر قائد الجيش، فوجه الخديوى بعض الملاحظات الفنية على مسمع من الضباط الانكليز وكذلك وجه بعض الملاحظات عندما كان يزور المستشفى وانتقد المترجم الذي يتكلم اللغة العربية برطانة انكليزية. وتطورت الأزمة في (وادى حلفا) عندما كرر عباس انتقاده لفرقة الجيش السودانى ولبعض البريطانيين عندما كان يستعرض مع «كتشنر» فرقة سودانية. وقد أثار هذا كله «كتشنر»، وهدّد بالاستقالة، ثم أخبر اللورد كرومر الذي أبرق إلى لندن، وبعد مشاورات واتصالات انتهت الأزمة باستجابة الخديوى لمعظم الشروط التي وضعها الانكليز، فأصدر بياناً أثنى فيه على الجيش والضباط الانكليز، كما أصدر مرسوماً بنقل «ماهر» من وزارة الدفاع الى محافظة القناة.

كان الوطنيون المصريون يدعمون الخديوى عباس ويشدون أزره، وقد كان من نتيجة ذلك أن بعثت الحركة الوطنية مرة أخرى، وذلك بجهود جمال الدين الأفغانى، وتلميذه الشيخ محمد عبده، اللذان لعبا دوراً في توعية الشعب في مصر، وتعبئة شعوره الوطنى، بفهمه للإسلام.

وزاد انتعاش الحركة الوطنية بظهور مصطفى كامل على مسرح السياسة المصرية. ومصطفى كامل شاب مصرى أنهى دراسته الثانوية في مصر، ثم رحل إلى فرنسا وأتم دراسة الحقوق في طولون ١٣١٢هـ (١٨٩٤م). وقد بدأ مصطفى كامل عملة الوطنى منذ أن كان طالباً في مصر بالمدرسة الثانوية. إذ كان ينشر في مجلة المدرسة مقالات تتعلق بالقضايا الوطنية وجعل شعارها حبك مدرستك حبك أهلك ووطنك، كما ألف جمعية أدبية عملت على تشجيع الكتابة والخطابة لإضرام الروح الوطنية بين الشبان. ثم تابع نشاطه هذا وهو طالب في كلية الحقوق في فرنسا، وهناك اتصل ببعض المعتدلين من الفرنسيين والمفكرين والأدباء والصحافيين والسياسيين، وشرح لهم قضية بلاده وأطماع الاستعمار البريطانى، فسهّلوا له اتصالاته، والتنافس الاستعمارى بين الدولتين قائم ومعروف، ونشر في صحفهم مقالات متوالية، شارحاً تعسف الانكليز مستنكراً سياستهم وأساليبهم، ومطالباً بجلاء الانكليز عن مصر. وقد استطاع مصطفى كامل أن يثير هذه

القضية على الصعيد العالمى، وأن يكسب الرأى العام الأوروبى إلى جانب مصر. وقـد واصـل عمله بعد رجوعه إلى مصر، وحصر مطالب الشعب في أمرين: «الجـلاء والـدستور»، وأصدر جريدة «اللواء» اليومية باللغة العربية إلى جانب صحيفتين أخريين باسم «اللواء» أيضاً تصدران بالفرنسية والانكليزية.

وتجلّى نضاله ونضال من التف حوله من الشبان المصريين في الخطابة وكتابة المقـالات في الصحف المحلية، والأجنبية باذلاً أقصى الجهود في جذب اهتمام الرأى العام العالمى نحو عدالة القضية المصرية، وجعل همه التنديد بالاستعمار ومساوئه ومطالبة الانكليز بتحقيق وعودهم في الجلاء، متخذاً شعاراً وطنياً «مصر للمصريين». واتخذ من بعض الأحداث سبباً في إلهاب الشعور الوطنى وتأجيجه، وأهم هذه الأحداث الاتفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا سنة ١٣١٨هـ (١٩٠٤م) فطالب الشعب المصرى الاعتماد على نفسه في النضال وقال في هذا المجال: «إن الأمم لاتنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها وإن الشعب كالفرد لايكون آمناً إلا إذا كان قوياً بنفسه مستجمعاً لكل عدد الدفاع عن الشرف والمال والحياة».

كما استفاد من حادثة «دنشواي» ١٠ ربيع الثانى ١٣٢٤هـ (١٣ تموز ١٩٠٦م) تلك المأساة التي تعتبر من الحوادث المهمة في تاريخ مصر، والتي كشفت عن وحشية الانكليز وحقدهم بشكل لامثيل له في قرية «دنشواي» التي ذهب ضحيتها كثير من رجال القرية على أعواد المشانق ضحية التعسف الانكليزي. وتتلخص حادثة دانشواي بأن خمسة من الضباط الانكليز يصطادون الحمام في دنشواي في موسم الحصاد وأخذ أحدهم يطلق الرصاص فوق البيدر (الجرن) فأصيبت زوجة صاحب البيدر، ومـاتت، واشتعلت النـيران في المحصـول، فلم يتمالك أهلها وأقاربها أعصابهم، وهاجموا الضباط وجرت معركة بين الطرفين قتل فيها بعض الأهالى، ففر الضباط مسرعين في حر الظهيرة، ومات أحدهم بضربة شمس. فتشكلت محكمة بريطانية للتحقيق، فحاكمت عددًا كبيرا من الأهالى، وحكم بإعدام أربعة منهم، وحكم بالسجن على عدد آخر من أهل القرية، وجلد عدد آخـر. وقـد نفذت أحكام الشنق بالمحكوم عليهم على مرأى من ذويهم وأبناء بلدتهم، وظلت جثث الذين شنقوا معلقة مدة طويلة، كما جلد من جلد بقسوة

ووحشية أمام أهل قريتهم وأهليهم، وعلى مسمع من عويل نسائهم، ونجيب أطفالهم.

أثار ذلك الرأى العام المصرى، وعم الهياج في جميع أوساط الشعب في مصر، وأبدى سخطه على الاحتلال البريطانى. وعرف مصطفى كامل ورفاقه الوطنيون كيف يوجهون المعركة السياسية بحيث توصلوا الى تحريك الضمير العالمى، فثارت ضجة استنكار في مجلس العموم البريطانى كان من نتيجتها استقالة اللورد كرومر المعتمد البريطانى الذي كبل الشعب بالقيود من أول أيام الاحتلال.

وتردد مصطفى كامل على الأستانة ليتخذ من الدولة العثمانية عوناً له للتخلص من الاحتلال لأنها صاحبة السيادة الاسمية على البلاد، غير أن الدولة العثمانية كانت أضعف من أن تقاوم الحكومة الانكليزية.

وفي عام ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م) أسس مصطفى كامل «الحزب الوطنى» وكانت أهم مبادئة استقلال مصر الداخلى وفق معاهدة ١٢٥٦هـ (١٨٤٠م)، وجلاء الانكليز عن البلاد، وإيجاد دستور للبلاد، واحترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية، وتشجيع الأعمال النافعة للحكومة المصرية، ونشر التعليم على أساس وطنى، وترقية الزراعة والصناعة والتجارة، وبث الشعور الوطنى بين طبقات الشعب، والعناية بالشؤون الصحية، وبث روح المحبة بين المصريين والأجانب، وتقوية العلاقات بين مصر والدولة العلية العثمانية.

على أن المنية لم تمهل مصطفى كامل لتحقيق مايصبو إليه من تحرر وجلاء، فتوفى سنة ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م)، وخلفه في زعامة الحزب الوطنى «محمد فريد». فواصل الزعيم المصرى محمد فريد النضال وحمل على الحكم الاستبدادى وسياسة الشدة والبطش والنفى التي لجأت اليها الحكومة الانكليزية، ودعا إلى الاستقلال والجلاء والحياة الدستورية وحث الشعب على المقاومة. ونجح في إحباط محاولة الانكليز بمد مدة امتياز قناة السويس، حيث هب الشعب المصرى وقام بالمظاهرات الصاخبة، وشنت الصحافة المصرية حملة شعواء على سلطات الاحتلال، فأحرزت الحركة الوطنية نصراً ساحقاً. واستمر الشعب في نضاله حتى اضطرت سلطات الاحتلال إلى تأليف «جمعية تشريعية» تحل محل مجلس شورى

القوانين، والجمعية العمومية اللتان أقامها الاستعمار بدلاً من المجلس النيابى، ونتيجة لذلك تعرض محمد فريد للاضطهاد، وسجن ثم أجبر على مغادرة البلاد، فواصـل الـدفاع عن قضية بلاده عدة سنين في أوربا منادياً بحقوقها، شارحاً أوضاعها، مطالباً بزوال الحكم الاستبدادى، وظل محمد فريد يكافح في أوربا حتى توفي في سنة ١٣٣٨هـ (١٩١٩م)، وقد أنفق ماله كله في سبيل قضيته.

وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى ١٣٣٣هـ (١٩١٤م)، انتهزت انكلترا انضـمام تركيا إلى ألمـانيا، فأعلنت الأحكـام العـرفية، وأعلنت كذلـك الحماية البريطانية على مصر، وخلعت الخديوى عباس الثانى وعينت مكانه الأمير حسين كامل ـ النجل الثاني للخديوى إسماعيل ـ الذي قبل العرش ولقب بالسلطان حسين كامل. وقد ذهل الشعب لإعلان الحماية، وقام بالقاء قنبلة على السلطان الجديد ولكنها لم تصبه، ثم منعت انكلترا الاجتماعات، وضيقت على الصحافة، وفـرضت أسعـار الحـاجيات ارتفاعاً كبيراً، وعزلت مصر عن العرب، ونكلت بالأحرار وزجتهم في ـ السجون والمعتقلات، وجندت الآلاف من الشبان لخدمة الجيش الانكليزي المحارب وأجبرتهم على حفر الآبار، ومد أنابيب المياه، وتعبيد الطرق الحربية إلى غير ذلك من الأعمال التى أحس بوطأتها الشعب في مصر بكافة طبقاته فكان لابد من قيام الثورة.

ظنت بريطانيا أنها قضت على الحركة الوطنية في مصر، ولكنها انبعثت من جديد بمجرد انتهاء الحرب في مطلع عام ١٣٣٧هـ (١١ تشرين الثاني ١٩١٨م)، وتوقيع الهدنة بين الأطراف المتحاربة، فدعا الوطنيون الأحرار إلى عقد اجتماع في ٦ صفر ١٣٣٧هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩١٨م)، وقرروا ضرورة الاتصال بالعالم الخارجى، والمطالبة بالتخلص من الحماية البريطانية، والإصرار على الاستقلال والحرية، كما قرر المؤتمرون أن يختار الشعب ممثلين عنه للسفر إلى باريس لعرض قضية بلادهم على مؤتمـر الصلح الـذي سيعقـد في (كانون الثاني ١٩١٩م). فاختاروا قيادة شعبية ـ حسب ظنهم ـ كان في طليعتها: سعد زغلول، وعلى شعراوى، وعبدالعزيز فهمى. وقابل الوفد المعتمد البريطانى وطلبوا إليه السماح لهم بالسفـر إلى باريس، ولكن الحكـومة البريطانية رفضت ذلك ومنعتهم من السفر. فقوبل هذا الرد بالاستنكار من كافة الشعب. وأبرق سعد زغلول محتجاً

إلى الرئيس الأمريكي «ولسن» في ١٣٣٧هـ (١٤ كانون أول ١٩١٨م) الذي نادى بحق الشعوب في تقرير المصير، واحتج على منع الانكليز الوفد من السفر، وطالب بإلغاء الحماية البريطانية على مصر، فلم يتلق جواباً. وقد كان سعد زغلول أيام «كرومر» وزيراً للحقانية، ثم غدا عام ١٣٣٢هـ وزيراً للمعارف والحقانية معاً، ونائباً عن القاهرة، وترقى في المناصب وشغل عدداً منها في ظل الاحتلال.

وازدادت الحماسة الوطنية والوعى الشعبى. وعقدت اجتماعات بين الشعب وقادته، وجمعت عرائض توكيل وقعها آلاف من المواطنين وكانت تلح على ضرورة سفر الوفد لإسماع صوت مصر في حق تقرير مصيرها في مؤتمر الصلح. ولكن بريطانيا لم تستجب لرغبات الشعب، بل عملت على كبح جماحه والقضاء على حركته الوطنية في مهدها، فاعتقلت أربعة من زعماء البلاد، هم سعد زغلول، وإسماعيل صدقى، ومحمد محمود، وحمد الباسل ونفتهم إلى جزيرة «مالطه»، لكن هذا الإجراء أسفر عن غضبة شعبية أدت إلى ثورة عارمة شعارها الاستقلال التام، وفي الوقت الذي كانت تعمل بريطانيا فيه ضد الحركة الوطنية كانت تبرز أعضاء الوفد بعملها هذا فيزداد مركزهم بين الشعب.

وكانت هذه الثورة، ثورة ١٣٣٨هـ (١٩١٩م) أول ثورة شعبية في البلاد العربية على الاستعمار، كما كانت بداية لثورات متتالية في الشام، والعراق، على الفرنسيين والانكليز. وقد شارك الشعب في مصر بكافة فئاته في الثورة، فقد اتخذت الثورة طابعاً عنيفا ومسلحاً، فثارت المدن والقرى وانتزع الثوار قضبان السكك الحديدية، وأعمدة البرق والهاتف، وتوقفت حركة المواصلات، وانعزلت مدينة القاهرة عن غيرها من مدن القطر، ونجحت الثورة في الأرياف كما نجحت في القاهرة، وشكل الثوار شرطة مدنية وطنية لحفظ النظام والأمن في البلاد، كما شكلوا لجاناً وطنية تقوم بتنظيم المقاومة والاتصال بالشعب، وتقديم الخدمات للمحتاجين.

وإزاء ذلك، اضطرت بريطانيا إلى الإذعان لإرادة الشعب والرضوخ لمطالبه، فقررت الإفراج عن المعتقلين السياسيين المنفيين، وسمحت بسفر الوفد إلى باريس. ولكن خابت آمال الوفد عندما أعلن الرئيس الأمريكي «ولسن» اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر. فاعتمد المصريون على أنفسهم،

واستمروا في كفاحهم، وعادت الثورة إلى ما كانت عليه، وعاد معها الاضطهاد، وتعرضت المدن والقرى للبطش وحكمت المحاكم العسكرية على المئات بالسجن والإعدام. وعمدت بريطانيا إلى سياسة المماطلة والتهدئة السياسية، فبعثت لجنة برئاسة «ملنر» وزير المستعمرات لتدرس مطالب الشعب المصرى وتقترح نظاماً جديداً، فقاطعها المصريون جميعاً، وقامت المظاهرات احتجاجاً على قدومها، وتأكيداً للانكليز بأن المصريين لايقبلون بغير الاستقلال التام، وأنهم يرفضون كل مفاوضة على أساس الحماية البريطانية. ومع ذلك أعلنت اللجنة مشروع «ملنر» الذي أكد على إقرار حقوق جديدة لانجلترا في مصر، وتضمن تنظيماً للحماية بدلاً من أن يرفعها.

رفض سعد زغلول وجماعته المشروع، ولكن انكلترا استطاعت أن تكسب مؤيدين للمشروع منهم عدلى يكن باشا رئيس الوزراء. وقد أدى مشروع «ملنر» إلى انقسام بين الوطنيين في مصر، ثم جرت مفاوضات بين لورد «كرزون» وزير خارجية بريطانيا وعلى باشا رئيس الوزراء، ولكن هذه المفاوضات منيت بالفشل، واستقال عدلى باشا على أثر وذلك. ونفى سعد زغلول ومعه خمسة من زملائه، هم: فتح الله بركات، وعاطف بركات، ومصطفى النحاس، ومكرم عبيد، وسينوت حنا، إلى عدن ثم إلى جزيرة سيشل. وبعد مدة نقل سعد زغلول وحده من منفاه في سيشل إلى جبل طارق. وأدى ذلك كله إلى استمرار الاضطرابات السياسية، ، وأدت هذه الاضطرابات إلى مفاوضات بين اللورد اللنبى وعبد الخالق ثروت باشا. وفي منتصف عام ١٣٤٠هـ (٢٨ شباط/فبراير ١٩٢٢م) أعلنت بريطانيا إلغاء الحماية على مصر واستقلال مصر وتهيئة البلاد للحكم الدستورى بعد أن أدخلت بعض أعوانها من النصارى في الحركة الوطنية مثل مكرم عبيد، وسينوت حنا وغيرهما. ولكن بريطانيا علقت هذا الاستقلال بتحفظات أربع هى: تأمين مواصلات الإمبراطورية في مصر، والدفاع عن مصر ضد أى هجوم أجنبى، وحماية الأقليات والمصالح الأجنبية، وقضية السودان (بقاء الحكم ثنائياً). فلم تقبل الثورة بهذا التصريح، واحتجت على التحفظات الأربعة. ولكن الحكومة المصرية أخذت في تنفيذه، وألفت وزارة برئاسة عبدالخالق ثروت باشا، وتألفت لجنة مكونة من ثلاثين من كبار رجال القانون المصريين برئاسة حسين

رشدى باشا لوضع دستور للبلاد، كما أعلن السلطان فؤاد ملكاً على مصر وبذلك تحولت السلطنة الى ملكية في عام ١٣٤٠هـ (١٥ آذار ـ مارس ١٩٢٢م). وأبلغ ذلك إلى جميع الدول، وحصلت مصر من الدول على اعترافها بالوضع الجديد. غير أن الشعب في مصر رفض ذلك الاستقلال المزيف واستمر في جهاده للتخلص من تلك التحفظات التي كانت تعطل الاستقلال الفعلى للبلاد. ومع ذلك أفرج عن زعماء الشعب وسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات.

استقلال مصر وإعلان الملكية :

وعلى العموم، فقد أعلن الدستور المصرى في ١٣٤١هـ (١٩ نيسان/أبريل ١٩٢٣م) وعدل بعد عام وصدر قانون الانتخابات، وكان الدستور يعلن أن الأمة مصدر السلطات، ويعطى كل مصرى بلغ الواحدة والعشرين حق الانتخاب، وجرت الانتخابات النيابية وفاز الوفد المصري بأغلبية مطلقة، فاجتمع أول مجلس تأسيسى في ١٣٤٢هـ (١٥ آذار ـ مارس ١٩٢٤م) وأصبح سعد زغلول زعيم الثورة رئيساً للحكومة. وكان هذا الدستور يكفل الحريات العامة للمصريين، وينص على مسؤولية الزارة أمام المجلس النيابي. وعلى الرغم من ذلك، لم تستقر الحال، فقد أدى السخط الشعبى إلى وقوع اغتيالات كان أهمه قتل «السير لى ستاك» قائد عام الجيش المصرى، وحاكم السودان في ١٣٤٣هـ (١٨ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٢٤م)، وقد أدى ذلك إلى فرض إجراءات انتقامية من جانب بريطانيا منها: سحب الجيش المصرى من السودان، ودفع دية مليون جنيه، فرفض سعد زغلول هذه المطالب، واستقال من منصبه. كما تعطل الدستور. ولكن سعد زغلول وافته المنية في عام ١٢٣٤هـ (١٩٢٧م)، وخلفه في رئاسة الوفد مصطفى النحاس، وشكل وزارته الائتلافية الأولى، ولكن الانكليز والقصر أقاموا أمامها العراقيل، وأقال الملك الوزارة وعطل اجتماع المجلس النيابى شهراً ثم .ا لبثت الحكومة التي شكلت برئاسة محمد محمود باشا أن استصدرت قانوناً من المجلس النيابى بتعطيله والدستور لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، فكان هذا عدواناً خطيراً على الحياة النيابية، فقامت مفاوضات بين رئيس الوزراة «محمد محمود»، «وهندرسون» وزير خارجية الحكومة العمالية في بريطانيا أدت إلى وضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا.

جوبه هذا المشروع بمعارضة في مصر، فاضطر محمد محمود الى الاستقالة في عام ١٣٤٨هـ (تشرين أول - أكتوبر ١٩٢٩م)، وشكلت وزارة حيادية برئاسة «عـدلى يكن» جعلت مهمتهـا إعـادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر. وأسفرت الانتخابات عن فوز الوفد، وألف النحاس وزارته الثانية في عام ١٣٤٨هـ (كانون الثاني - يناير ١٩٣٠م)، وقام بمفاوضة وزير الخارجية هندرسون، ولكن الطرفين فشلا في الاتفاق بسبب اختلافهما على مسألة السودان، ثم ما لبث القصر الملكى أن أقام العراقيل في وجه حكومة النحاس، فاستقال النحاس، وخلفه اسماعيل صدقى الذي شكل حكومة جديدة.

أقام إسماعيل صدقى حكومة استبدادية عصفت بالمجلس النيابى والدستور، ووضع دستوراً جديداً ألغى فيه الكثير من حقوق الشعب ثم أجرى انتخابات ظفر فيها بالأغلبية لحزبه المعروف بحزب الشعب. ولم يكن في المجلس النيابى من المعارضين سوى أربعة عشر عضواً من الوفديين، والدستوريين، وظل صدقى يحكم استبدادياً لمدة ثلاث سنوات قامت خلالها اضطرابات كثيرة بين الوفد وبين الحكومة.

إن وزارة صدقى كانت مستبدة بالشعب ضعيفة أمام القصر ، الأمر الذي أتاح للقصر التدخل في تفصيلات الحكم لمصلحته. وقد اضطر إسماعيل صدقى تحت ضغط القصر وتـدخله إلى الاستقـالـة عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٢م)، وهنـا شكل عبدالفتاح يحيى وكيل حزب الشعب وزارة جديدة كانت امتداداً لوزارة إسماعيل صدقى مع فارق بسيط هو أن عبدالفتاح يحيى كان أقل من إسماعيل صدقى جرأة وأضعف شخصية.

ومن الملاحظ أن الذين كانوا بالأمس زعماء الحركة الوطنية أصبحوا اليوم رجال القصر أو مسايرين للانكليز، وإن كانت هناك معارضة ظاهرية، الأمر الذي يضع إشارات استفهام على السابق.

معاهدة ١٩٣٦م (١٢٥٥ هـ)

بدأ الإنكليز يتنبهون إلى سيطرة القصر وفرض سلطانه المباشر على الحكومة، فعملوا على إعـادة التـوازن بين الحكومة والقصر، تحقيقاً لسلطانهم وسياستهم

القائمة على إضعاف الطرفين حتى يظلا بحاجة اليهم. وشكلت بعد ذلك وزارة محمد توفيق نسيم الحيادية في أواخر عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، واضطرت الحكومة إلى الاستقالة إزاء الصعوبات. ثم شكلت وزارة حيادية أخرى برئاسة على ماهر، وقامت اضطرابات قوية في البلاد كان أبطالها طلاب الجامعات والمدارس الذين ضغطوا على الأحزاب لتشكيل جبهة وطنية، وتم الاتفاق على هذه الجبهة التي ضمت كل الأحـزاب: (حـزب الـوفـد، الحـزب الـوطنى، حزب الأحـرار الدستوريين، حزب السعديين، حزب الإخوان المسلمين، الحزب الاشتراكي، الحزب الشيوعى). وشكل وفد لمفاوضة الانكليز برئاسة مصطفى النحاس باشا مثلت فيه جميع الأحزاب ماعدا الحزب الوطنى الذي لم يكن يعترف بالاحتلال البريطانى. بعد ذلك قامت مفاوضات بين مصر وانكلترا انتهت بتوقيع معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) وأهم بنودها: استقلال مصر استقلالاً تاماً، وإنهاء الاحتلال العسكرى على أن تحتفظ بريطانيا بعشرة آلاف جندى في منطقة القناة، إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، وتأييد مصر في دخول عصبة الأمم، عودة الجيش المصرى إلى السودان، وبقاء الحكم ثنائياً فيها، حق بريطانيا في استخدام أرض مصر ومواصلاتها في حالة الحرب، واعتراف بريطانيا بسيادة مصر، وتحالف الدولتين ضد أى اعتداء أجنبى، ومدة المعاهدة عشرون سنة. وقد صودق على المعـاهدة من قبل المجلس النيابى المصرى ومجلس العموم الانكليزي. وبدىء بتنفيذ مايتعلق بالامتيازات الأجنبية، فدعت مصر لعقد مؤتمر دولى في سويسرا تنازلت فيه الدول صاحبة العلاقة عن امتيازاتها في مصر ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) ودخلت مصر في العام نفسه عصبة الأمم.

أدت هذه المعاهدة إلى انقسام الوفد على نفسه، وخرج على النحاس بعض كبار أعوانه فأدى ذلك إلى إضعاف حزب الوفد الكبير. وقد انتقد المعارضون المعاهدة لأنها نصت على إنهاء الاحتلال، ولكنها سمحت ببقاء قوات انكليزية في القناة، كما أنها (المعاهدة) جعلت مصر قاعدة للجيوش الانكليزية، هذا فضلاً عن التـزام مصر بانشاء طرق حربية وصيانتها. وتوفير كافة التسهيلات للقوات الانكليزية في حالة الحرب. فكأن المعاهدة تحالف دائم، وتبعية دائمة، واحتلال أبـدى. ونتيجـة لذلك حدثت خلافات بين وزارة الوفد، فأقالها الملك فاروق

بصورة غير مشرفة في ١٣٥٧هـ (٣٠ كانون أول ١٩٣٨م) وتعاقبت على الحكم بعد تلك الحادثة حكومة متعددة.

وإثر قيام الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨هـ (١٩٣٩م)، أعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وأخذت أزمات التموين، والأوبئة، والضائقة المالية تستحكم في البلاد، بينما كان الألمان والإيطاليون يهددون الوجود الانكليزي من جهة ليبيا، بل يزحفون ويصلون إلى العلمين غرب الإسكندرية، ويضربون هذه المدينة مع القاهرة بالقنابل. وإزاء هذا الوضع الحرج، أراد الانكليز التقرب من الشعب المصرى، بعد أن وجدوا الحكومات المصرية لاتمثل الأكثرية، إضافة إلى ميل بعض المسيطرين على الحكم إلى جانب المحور، فطالب الانكليز بوزارة وفدية كي يضمن بقاءها إلى جانبهم، وضغطوا على القصر بتكليف مصطفى النحاس باشا، واستخدمت القوة العسكرية لإجبار الملك الذي رفض في بادىء الأمر دعوة النحاس ثم رضخ للأمر وشكلت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس في ١٣٦١هـ (٤ شباط ١٩٤٢م). واستفاد الانكليز من المعاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) فوائد كثيرة يسرت لهم مساعدة مصر المادية لإحراز النصر على الألمان. وخلال حكم النحاس أنشئت الجامعة العربية الذي كان له اليد الطولى في إنشائها. وكانت بريطانيا من ورائه تدعمه بهدف كسب الشعور العربى نحوها، وهى في الحقيقة تؤيد الوفد وتدعمه، وتعارضه ظاهراً منذ برز سعد زغلول.

ومن جهة أخرى، انتهزت المعارضة في مصر فرصة اجتماع أقطاب الحلفاء في القاهرة عام ١٣٦٢هـ (تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٤٣م) فقدمت إليهم مذكرة تطالب بإعلان استقلال البلاد أسوة بما جرى في الشام، والاعتراف بالروابط التي توحد مصر والسودان. ولكن هذه المذكرة بقيت دون جواب.

ومما يجدر ذكره أن أبرز ما يميز الحياة السياسية في مصر تعدد الأحزاب وتطاحنها وانهماكها بالصراع على مناصب الحكم، فترتب على ذلك تفتيت جهود الشعب، وعدم توحيد قواها لاتخاذ موقف موحد من القضية الوطنية، إضافة إلى فساد القصر وتدخله في كل صغيرة وكبيرة مما أدى إلى عدم استقرار الإدارة الحكومية. هذا فضلاً عن سيطرة الإقطاعيين وكبار رجال المال على الحياة السياسية.

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزةٍ اسغنت بريطانيا عن وزارة الوفد عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م)، وبدأت الحكومة المصرية الجديدة بتخفيف القيود التي فرضتها الحرب، فقد رفعت الأحكام العرفية، وتظاهرت بتبنى مطالب الشعب في الاستقلال والجلاء. فاستؤنفت المفاوضات لإعادة النظر في معاهدة عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م). وبعد أن تأسست هيئة الأمم المتحدة، وأصبحت مصر عضواً فيها وعلى قدم المساواة مع بريطانيا - اسماً - بدأت المفاوضات غير أنها تعثرت كثيراً بسبب رغبة بريطانيا في الاحتفاظ بالسيطرة على مصر والسودان، ولاسيما أنها قد خرجت منتصرة من الحرب، وأدركت أن القصر الملكى لم يكن جاداً في إنهاء ارتباطه مع بريطانيا. لكن المظاهرات الشعبية قامت في الإسكندرية والقاهرة بعنف ضد الانكليز، وانفجرت المشاعر بعد طول كبت في زمن الحرب فقتل عدد من الطلبة وأصيب الكثيرون بجراح فكان لتلك الأحداث أثرها على الموقف البريطانى، وتوصل الطرفان إلى الاتفاق على مشروع «صدقى - بيفن» سنة ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م).

قوبل هذا المشروع بالسخط والاستنكار لأنه يربط مصر بعجلة بريطانيا بصورة دائمة، فهو يدعو إلى الدفاع المشترك بين البلدين، ويكسب بريطانياً نوعاً من الوصاية على مصر. فلم توافق الحكومة المصرية على هذه المعاهدة «مشروع المعاهدة» لأنها لا تحقق أمانى الشعب في الاستقلال والجلاء. فعرضت الحكومة المصرية القضية على مجلس الأمن عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) غير أن هيئة الأمم المتحدة الخاضعة لنفوذ الدول الاستعمارية الكبرى لم تستطع إنصاف مصر.

وظهر في الأفق تباشير فجر جديد ينذر بتغير الأوضاع السياسية في مصر، فقد تعاقبت بعد ذلك الوزارات على الحكم، واضطرب الحكم في الداخل بسبب تدخل القصر في الحكم وبسبب مفاسده وعدوانه على مصالح الشعب، إضافة إلى حرب فلسطين ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م)، وهزيمة الجيش المصرى فيها، والتى كشفت عنها مساوئ القيادة السياسية والعسكرية، وتجارتها بالأسلحة الفاسدة، وازدياد النقمة لدى أوساط الشعب كافة بسبب سوء الحالة الاقتصادية والسياسية، وإلغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) وإلغاء اتفاقية السودان عام ١٣١٧هـ (١٨٩٩م) وذلك عام ١٣٧١هـ (١٩٥١م)، ونتيجة لذلك هب الشعب

المصرى لمحاربة القوات الانكليزية في القناة. هذا فضلاً عن حريق القاهرة ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م)، وتغير الوزارات السريع في منتصف عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢م). كل ذلك أدى إلى قيام ثورة ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز - يوليو ١٩٥٢).

إذ أن الولايات المتحدة أرادت بعد الحرب العالمية الثانية أن تحل محل إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما، من أجل إمكانية السيطرة على المعسكر الغربى، وجعله كتلة واحدة أمام المعسكر الشرقى. أو أن تكون زعمية المعسكر الغربى مثل روسيا زعيمة المعسكر الشرقى، وتمكنت من ذلك في بعض المناطق، ولم تتمكن في مناطق أخرى إلا نتيجة انقلابات.

ثورة ٢٣ تموز - يوليو ١٩٥٢م:

نفذ الجيش المصرى ثورته في فجر يوم ٥ ذى القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢م) وأرغم الملك فاروق على التنازل عن العرش لابنه الصغير أحمد فؤاد، وعلى مغادرة البلاد في ٢٦ تموز، وأقيم للملك الطفل مجلس وصاية.

أعلن مجلس قيادة الثورة برئاسة اللواء محمد نجيب إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م)، وحل الاحزاب السياسية، وإلغاء الدستور الملكى (١٩٢٣م) ووضع دستور جديد للبلاد. وقدتولى جمال عبدالناصر الحكم في البلاد إثر استقالة محمد نجيب في ١٤ تشرين - نوفمبر الثاني ١٩٥٤م، واختير جمال رئيساً للجمهورية إثر استفتاء شعبى جرى عام ١٩٥٦م.

وقد أعلنت الثورة المصرية عن أهدافها: القضاء على الاستعمار، والقضاء على الإقطاع، والاحتكار وسيطرة رأسر المال، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة جيشٍ وطنىٍ قوى، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة الإنتاج.

وقد عملت الثورة على تحقيق اهدافها، فقامت بتحقيق الجلاء عن مصر وذلك بتوقيع اتفاقية (١٩٥٤م) مع بريطانيا مع العلم أن اتفاقية عام ١٩٣٦م كانت مدتها عشرين سنة وتنتهى بعام ١٩٥٥م وانتقدت المعاهدة الجديدة التي عدت بمثابة تمديد وتجديد لمعاهدة ١٩٣٦م التي تنتهى بعد عام، إذ جعلت المعاهدة

الجـديدة الحق لبريطانيا في العودة إلى مصر، واستخـدام القناة فيما إذا حدث اعتـداء على تركيا وكـان متوقعاً ذلك، وتم بموجبها جلاء الانجليز عن مصر ١٩٥٦م، وتوقيع اتفاقية السودان ١٩٥٣م.

وكـانت الحكـومـة المصرية تأمـل في انضمام السودان لها، إذ كان إسماعيل الأزهرى رئيس الحكومة السودانية يعمل لذلك، لكن سقطت الحكومة وشكل الحكومة الجديدة عبدالله خليل، وجرى الاستفتاء فرفض السودانيون الانضمام إلى مصر. وفضلوا الاستقلال وتم في مطلع عام ١٩٥٦م.

هذا النقد سبب الخلاف بين الحكومة المصرية والحركة الإسلامية. ثم أممت القناة وحدث الاعتداء على مصر عام ١٩٥٦ من قبل بريطانيا وفرنسا واسرائيل. وانتهى موضوع القناة لصالح مصر.

وقامت الثورة بوضع دستور للبلاد انتخب على أساسه جمال عبدالناصر رئيساً للجمهـورية (١٩٥٦). كما عملت الثورة على تحقيق الإصلاح الزراعى بالغاء الملكيات الكبيرة، وتوزيعها على الفلاحين، وقامت كذلك بتقوية الجيش المصرى وتسليحـه من الـدول الشرقية، وإقـامة المصانع الحربية، وتأميم قناة السويس ١٩٥٦م ونجم عن ذلك العدوان الثلاثى الذي هزم بفضل صمود الشعب في مصر وتأييد الرأى العام له. وحققت الثورة قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م والتى دامت ٤٤ شهراً، إلا أنها تجربة رائدة وهامة وقوبل الانفصال بالاستياء العام من الشعب العربى. وأنجزت الثورة كذلك مشروع السد العالى، ودخلت معركة التصنيع فأقامت عدداً من المصانع التى تؤمن الكثير من حاجاتها، كما حققت تقدماً كبيراً في ميدان التعليم والصحة وانتشار العمران ورفع مستوى الشعب. ودخلت مصر المعركة الثالثة مع العدو الإسرائيلى عام ١٩٦٧م وخسرت شبه جزيرة سيناء وتعطلت الملاحة في قناة السويس.

وانتهجت الثورة عدداً من المبادىء في سياستها الخارجية، ومنها: تأييد القوى الثورة والتقدمية في البلاد العربية ومساعدتها مادياً وأدبياً، وأصبحت نتيجة ذلك البلاد العربية مفرقة بين مدع لليمين وآخر لليسار، وتقدمية ورجعية، وثورية، واتباع سياسة الحياد الإيجابى، وعدم الانحياز، والتعاون مع دول الكتلة الشرقية

ضد الـدول الاستعمارية الغربية، ولم تترك الحكومة فرصة إلا وضربت الحركة الإسلامية، وتعاونت مع أعداء الإسلام في الداخل والخارج.

وبعد وفاة الرئيس عبدالناصر في جمادى الآخرة ١٣٩٠هـ (٢٨ أيلول - سبتمبر ١٩٧٠م) انتخب «محمد أنور السادات» والذي عمل على متابعة المعركة السياسية لتحقيق الجلاء الإسرائيلي عن الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران - يونيو ١٩٦٧م، ومتابعة خطوات الاتحاد مع البلاد العربية، وقد نجح في هذه الخطوة بتوقيع بيان «بنغازى» في ١٧ نيسان - أبريل ١٩٧١م بإقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة بين كل من: مصر وسوريا وليبيا، ولكنه كان اتحاداً شكلياً فقط.

وقد خطط الرئيس السادات لخوض حرب مع العدو، فكانت حرب رمضان ١٣٩٣هـ تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٣م) ونجحت القوات العربية المصرية في عبور قناة السويس واقتحام خط (بارليف) وتحرير جزء من الأراضي العربية في سيناء، كما نجحت سورية في المعركة، ثم طلبت سورية ومصر وقف إطلاق النار لما منيتا به من هزيمة الجولان والقناة. وقد وقف العرب جميعاً صفاً واحداً فشاركوا بأموالهم ورجالهم، كما استخدموا سلاح النفط لأول مرة مما كان له تأثير كبير على الكثير من دول العالم التى أخذت تعدل من مواقفها إلى جانب الحق العربى.

ونتـج عن هذه الحرب توسط الولايات المتحدة للقيام بدور الوسيط لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، فقام «كسينجر» برحلته خلال عامى ١٩٧٤، ١٩٧٥، تمكن خلالهـا من فك الارتبـاط بين القـوات المتحـاربة على الجبهتين المصرية والسورية تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف الذي يضم جميع الأطراف لإيجاد تسوية شاملة للقضية بعد انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها. غير أن ظروفاً جديدة طرأت على الساحة العربية أثر زيارة الرئيس المصرى إلى دولة اليهود في ١٩٧٧م مروراً باللقاءات بين الجانبيين (١٩٧٨م) وانتهاء بتوقيع معاهدة «كامب دافيد» في واشنـطن ١٩٧٩م، وتـطبيع العـلاقـات بين إسرائيل ومصر وتبادل التمثيل السياسي في شباط عام ١٩٨٠م، وعلى الرغم من اعتراض الشعب العربى على هذه الخطوات بما فيهم الشعب في مصر الذي لازال يعبر في كل مناسبة عن معارضته لمرحة تطبيع العلاقات، ثم اغتيل الرئيس محمد أنور السادات، وانتخب بعده «محمد حسنى مبارك» بيتابع المسيرة.